

**تقرير مجلس إدارة الهيئة
المقدم للجمعية العمومية للهيئة
للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ - (٢٠٠٧ م)**

فهرس محتويات
تقرير مجلس الإدارة
للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢	أولاً : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية
٨	ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني
١١	ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني
١٤	رابعاً : تطوير الكوادر الوطنية
١٥	خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع
١٦	سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة في المؤتمرات والندوات
١٧	سابعاً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية
١٨	ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة
١٨	تاسعاً : موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠٠٧ م

تقرير مجلس إدارة الهيئة

المقدم للجمعية العمومية للهيئة

للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقاً لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها:

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
 - القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
 - وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
 - إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.
- ويبين مايلي؛ عرضاً للإنجازات التي تم تحقيقها منذ إنشاء الهيئة وحتى عام ٢٠٠٧م:

أولاً: تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية :

تكنم الوظيفة الأساسية للمحاسبة والمراجعة في تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين وإضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية. وتساعد هذه المعلومات متخذي القرار في تقييم المبادئ المختلفة التي تعد في ضوءها التقارير المالية، والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر، وتوفر معلومات موثوق بها، مما يزيد في فعالية الأفراد والمشروعات والأسواق. واعترافاً بهذا الدور يلتزم المحاسبون القانونيون بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى بما في ذلك المبادئ والقواعد السلوكية التي تحكم عملهم، إضافة إلى التزامهم بالمتطلبات النظامية التي تفرضها الأنظمة واللوائح. ويعتبر التزام المحاسبين القانونيين بهذه المعايير والقواعد اعترافاً من مهنة المحاسبة بمسئولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزملاء في المهنة. فقبولهم لهذه المعايير والقواعد عند أداء مسئولياتهم المهنية يؤدي إلى رفع مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع مما يزيد من فاعليتها ويرفع من شأنها.

ونظراً لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بمراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة وأناط بالمجلس في المادة الخامسة والعشرين من النظام اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى وتشكيل اللجان الفنية ووضع قواعد وإجراءات ممارسة مهامها. كما أوجب النظام في مادته العاشرة على المحاسبين القانونيين الالتزام بما يصدر عن الهيئة من معايير وقواعد.

وبيين ما يلي ، عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف ، والأنشطة المقترحة القيام بها مستقبلاً :

١ - مراجعة وتطوير معايير المحاسبة :

بالإضافة الى ما سبق و ان قامت به لجنة معايير المحاسبة من اصدار عدد من معايير المحاسبة و الاراء المهنية ذات العلاقة قامت لجنة معايير المحاسبة خلال عام ٢٠٠٧م بعقد عدد من الاجتماعات استعرضت فيها عددا من المواضيع منها:

- رأي اللجنة حول المعالجة المحاسبية للوحدات المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت.
- تعديل الفقرتين (١١٢-١١٣) من معيار الإيرادات.
- مشروع معيار المحاسبة عن العقارات.
- مشروع معيار الاندماج.
- مذكرة الأمانة العامة حول مشروع معيار أجور الموظفين.
- تعديل رأي اللجنة الخاص بعرض بواكير إنتاج مشاريع الأشجار التي في مرحلة النمو.
- المحاسبة للشركات الغير مساهمة/المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- مناقشة الاستفسارات الواردة من هيئة السوق المالية.
- الاشراف على الدراسة المقارنة لمعايير المحاسبة ومنهج إعدادها (مشروع هيئة السوق المالية).
- الدراسة المقارنة لمتطلبات العرض والإفصاح والقياس في التقارير المالية لمعيار المخزون السلعي.
- دراسة حول طلب صندوق التعليم العالي استخدام القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات العقارية.
- مناقشة دراسة حول مفهوم القيمة العادلة.
- مشروع رأي عن المحاسبة عن حصص الملكية في المشروعات المشتركة.
- مشروع رأي حول قياس تكاليف وإيرادات نشاط الاستثمار والتطوير العقاري.
- مشروع معيار الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة.
- اعتماد معيار ربحية السهم.

كما وأنه في إطار الجهود التي تقوم بها كل من هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتعزيز كفاية العرض والإفصاح الفعلي في القوائم المالية للشركات المساهمة ، قامت لجنة معايير المحاسبة وبتكليف من هيئة السوق المالية بدراسة الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة. وقد تم الانتهاء من مراحل متقدمة من الدراسة وتم بحث النتائج الأولية بين المسؤولين في الهيئتين وتم تزويد كل شركة بنتائج الدراسة الأولية للإفصاح الفعلي للشركات المساهمة ذات الصلة بالشركة وذلك بهدف إتاحة الفرصة للشركة لإبداء مرئياتها حيال تلك النتائج، وجاري العمل على انجاز ما تبقى من مراحل الدراسة.

علما بان اللجنة اصدرت في وقت سابق دراسة شاملة لما صدر من معايير سابقة والتي شملت أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام ، وحددت اللجنة مواضيع معايير المحاسبة التي ترى أهمية إصدار معايير محاسبية لها، وشرعت في إعداد عددٍ من المعايير. كما قامت اللجنة بدراسة الاستفسارات المقدمة لها وصدر عنها عدداً من التفسيرات والآراء. وبيين ما يلي عرضاً للمعايير التي صدرت :

رقم المعيار	المعيار	تاريخ الاصدار
١	العرض والافصاح العام	١٤١٠هـ (١٩٩٠م) وتم تحديثه عام ١٤١٧هـ (١٩٩٧م)
٢	العملات الأجنبية	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٣	المخزون السلعي	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٤	الافصاح عن العمليات مع ذوى العلاقة	١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٥	الإيرادات	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٦	المصروفات الادارية والتسويقية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٧	تكاليف البحث والتطوير	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٨	توحيد القوائم المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٩	الاستثمار في الأوراق المالية	١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
١٠	معيار التقارير المالية الأولية	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١١	معيار الزكاة	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١٢	معيار ضريبة الدخل	١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
١٣	معيار الأصول الثابتة	١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
١٤	معيار المحاسبة عن عقود الإيجار	١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
١٥	معيار التقارير القطاعية	١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
١٦	المحاسبة عن الإستثمار وفق طريقة حقوق الملكية	١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
١٧	الأصول غير الملموسة	١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
١٨	المحاسبة عن الإعانات والمنح الحكومية	١٤٢٧هـ - ٢٠٠٥م
١٩	محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة	١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٢٠	ربحية السهم	١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

كما صدر عن اللجنة عدداً من الآراء والتفسيرات المهنية ، وذلك كما يلي :

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٧٧٣/١	١٤١٥/٤/٢١هـ ١٩٩٤/٩/٢٦م	تفسير : متى يجوز لمنشأة عاملة أو تحت الإنشاء أن تعد مجموعة غير كاملة من القوائم المالية بحيث تقتصر مثلاً على قائمة للمركز المالي فقط.
١/٦٩١/٢	١٤١٥/٨/٨هـ ١٩٩٥/١/٩م	مبدأ تعديل العمر الإنتاجي للأصول الثابتة التي استهلكت ولا تزال تستخدم.
٢/٣	١٤١٦/٩/١١هـ ١٩٩٦/١/٣١م	رأي حول عرض واستهلاك الأصول غير المستغلة.

الموضوع	التاريخ	الرقم
رأي حول عرض بواكير إنتاج مشاريع الأشجار التي في مرحلة النمو.	١١/٩/١٤١٦هـ ٣١/١/١٩٩٦م	١/٤
رأي حول رسملة تكاليف تمويل الأصول الثابتة.	٧/١/١٤٢٤هـ ١٠/٣/٢٠٠٣م	١/١٢٢/٥
رأي حول مدى جواز إعادة تقويم الأصول الثابتة المستهلكة دفترياً ولا تزال في الاستخدام.	٢٥/٣/١٤٢٤هـ ٢٦/٥/٢٠٠٣م	٢/١٢٠/٦
رأي حول المعالجة المحاسبية للوحدات العقارية المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت.	١٢/١/١٤٢٨هـ ٣١/١/٢٠٠٧م	٢/٧

٢ - مراجعة وتطوير معايير المراجعة :

بالإضافة الى ما سبق وما قامت به لجنة معايير المراجعة من اصدار عدد من معايير المراجعة والاراء المهنية ذات العلاقة قامت اللجنة خلال عام ٢٠٠٧م بعقد عدد من الاجتماعات ناقشت فيها عدد من المواضيع منها :

- مناقشة موضوع شهادة المحاسب القانوني الواردة في نماذج مصلحة الزكاة والدخل.
 - مشروع معيار مسؤولية المراجع عن الغش لغرض مراجعة القوائم المالية.
 - مناقشة موضوع السياسات الخاصة بترجمة واستخدام المعايير والإرشادات والدراسات التي تصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين.
 - ترجمة كتاب الرقابة الداخلية بمفهوم كوسو COSO الى اللغة العربية.
- علما بأن اللجنة اصدرت في وقت سابق عدد من المعايير وذلك كالتالي :

رقم المعيار	المعيار	تاريخ الاصدار
١	التأهيل المهني الكافي	١٤١٠هـ / ١٩٩٠م وتم تحديثه عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
٢	الحياد والموضوعية والإستقلال	، ، ،
٣	العناية المهنية اللازمة	، ، ،
٤	التخطيط	، ، ،
٥	الرقابة والتوثيق	، ، ،
٦	أدلة وقرائن المراجعة	١٤١٠هـ / ١٩٩٠م وتم تحديثه عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
٧	التقرير	، ، ،
٨	المراجعة في المنشآت التي تستخدم الحاسب الآلي	١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
٩	التقارير الخاصة	١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م
١٠	مخاطر المراجعة والأهمية النسبية	١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م

رقم المعيار	المعيار	تاريخ الاصدار
١١	الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية	١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م
١٢	فحص التقارير المالية الأولية	١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
١٣	فحص التأكيدات	١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
١٤	العينات لأغراض المراجعة	١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م
١٥	القوائم المالية المستقبلية	١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

كما صدر عن اللجنة عدداً من الآراء المهنية ، وذلك كما يلي :

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٣٥٠٢/١	١٢/٥/١٤١٥هـ ١٧/١٠/١٩٩٤م	تضمنين تقرير المراجع عبارة (تم تقييم المخزون بمعرفة إدارة الشركة).
٢	١٠/١/١٤١٧هـ ٢٧/٥/١٩٩٦م	ما يتعين على المحاسب القيام به إذا لم تقدم له إدارة الشركة القوائم المالية.
١/٣٥٦٣/٣	١٥/٢/١٤١٧هـ ١/٧/١٩٩٦م	إجراءات المراجعة التي يتعين على مراجع الحسابات القيام بها عند مراجعة قوائم مالية موحدة في حالة قيام مراجع آخر بمراجعة المنشآت التابعة.
١/٣٥٤٢/٤	٥/٧/١٤٢١هـ ٢/١٠/٢٠٠٠م	موقف المراجع حيال كفاية العرض والافصاح العام
٥	٥/٧/١٤٢١هـ ٢/١٠/٢٠٠٠م	إجراءات المراجعة المتعلقة بالأحداث اللاحقة
٦	٣/٨/١٤٢١هـ ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	اختبارات التحقق قبل تاريخ قائمة المركز المالي
١/٣٠٣٠/٧	٣/٨/١٤٢١هـ ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	الاتصال بين المراجع السابق والمراجع اللاحق
٨	٣/٨/١٤٢١هـ ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	إجراءات المراجعة المتعلقة بجرد المخزون.
٩	٣/٨/١٤٢١هـ ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	الاعتبارات التي يتعين على المراجع القيام بها عند علمه ، بعد إصدار تقريره ، عدم قيامه بإجراءات مراجعة كان يجب القيام بها عند تنفيذ عملية المراجعة.
١٠	٣/٨/١٤٢١هـ ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	المعلومات الواردة في الوثائق التي تنشر مرفقة بالقوائم المالية التي روجعت من قبل مراجع حسابات.
١١	٣/٨/١٤٢١هـ ٣٠/١٠/٢٠٠٠م	اكتشاف حقائق موجودة قبل إصدار تقرير المراجع ، ولم يعلم بها إلا بعد إصدار تقرير المراجعة.
١٢	٤/١١/١٤٢١هـ ٢٩/١/٢٠٠١م	المصادقات.
١٣	٤/١١/١٤٢١هـ ٢٩/١/٢٠٠١م	الإستعانة بعمل خبير.
١٤	٤/١١/١٤٢١هـ ٢٩/١/٢٠٠١م	مراجعة التقديرات المحاسبية.

الرقم	التاريخ	الموضوع
١٥	١٤٢١/١١/٤هـ ٢٠٠١/١/٢٩م	تاريخ تقرير المراجع.
١٦	١٤٢٢/٢/٧هـ ٢٠٠١/٥/١م	إتصال مراجع الحسابات بلجنة المراجعة.
١٧	١٤٢٢/٢/٧هـ ٢٠٠١/٥/١م	الثبات في تطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها.
١٨	١٤٢٢/٢/٧هـ ٢٠٠١/٥/١م	الخدمات القضائية التي يقدمها المحاسب القانوني بطلب من جهة قضائية.
١٩	١٤٢٣/٨/٢٩هـ ٢٠٠٢/١١/٤م	الإجراءات التي يتعين القيام بها إذا تبين أن مراجع الحسابات أصدر تقرير مراجعة مطلق (غير متحفظ) بالرغم من علمه، قبل إصدار تقريره، وجود أوجه قصور هامة تتعلق بعدم التزام المنشأة بمعايير المحاسبة.
٢٠	١٤٢٣/٨/٢٩هـ ٢٠٠٢/١١/٤م	خطاب الإفصاح العام (خطاب التمثيل).
٢١	١٤٢٤/٨/٢٤هـ ٢٠٠٣/١٠/٢٠م	الإعتبرات التي يتعين على مراجع الحسابات مراعاتها عند استخدام الإجراءات التحليلية في أعمال المراجعة.
٢٢	١٤٢٤/٨/٢٤هـ ٢٠٠٣/١٠/٢٠م	التقرير عن قوائم مالية معدة للإستخدام في دول أخرى.
٢٣	١٤٢٥/١١/٨هـ ٢٠٠٤/١٢/٢٠م	عمليات تجميع القوائم المالية
٢٤	١٤٢٥/١١/٨هـ ٢٠٠٤/١٢/٢٠م	اعتبارات المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في عملية مراجعة لقوائم مالية

٣ - قواعد سلوك وآداب المهنة :

قامت لجنة سلوك وآداب المهنة بدراسة قواعد سلوك وآداب المهنة المعمول بها لدى عدد من الدول وأعدت مشروع القواعد المقترحة وتم رفعه لمجلس الإدارة ، وبعد دراسته صدر عن المجلس قراراً برقم ٣/٥ وتاريخ ١٤١٥/٤/٢٧هـ الموافق ١٩٩٤/١٠/٢م قضى باعتمادها. وتتضمن هذه القواعد مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس للسلوك المهني ، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم. كما قامت لجنة قواعد سلوك وآداب المهنة بدراسة ما ورد لها من استفسارات وأصدرت عدداً من الآراء والتفسيرات منها :

الرقم	التاريخ	الموضوع
١/٥٠٦/١	١٤١٦/٢/٦هـ ١٩٩٥/٧/٤م	الجمع بين الأعمال الادارية وممارسة المهنة.
٢/٥٠٦/٢	١٤١٦/٢/٦هـ ١٩٩٥/٧/٤م	الجمع بين الخدمات الاستشارية والمراجعة.
١/٥٠٢/٣	١٤١٦/٢/٦هـ	تفسير القاعدة (٥٠٢) من قواعد سلوك وآداب المهنة.

الرقم	التاريخ	الموضوع
	١٩٩٥/٧/٤م	
٣/٥٠٦/٤	١٤١٦/٥/٢٩هـ ١٩٩٥/١٠/٢٣م	الجمع بين خدمات المراجعة والأعمال الاستشارية.
٤/٥٠٦/٥	١٤١٦/١٠/٢٢هـ ١٩٩٦/٣/١١م	الأعمال الاضافية التي يقوم بها المحاسب عند قيامه بعملية المراجعة.
١/٣٠١/٦	١٤١٦/١٠/٢٢هـ ١٩٩٦/٣/١١م	مدى جواز قيام المحاسب القانوني بتقديم معلومات حصل عليها أثناء مراجعته للقوائم المالية لشريك محاص.
٥/٥٠٦/٧	١٤١٩/٨/١٧هـ ١٩٩٨/١٢/٦م	قيام المحاسب القانوني بالأعمال المتعلقة باستكمال إجراءات تسجيل الشركة واشهارها.
١/١٠٠/٨	١٤١٩/٨/١٧هـ ١٩٩٨/١٢/٦م	تقديم زميل عرض لمراجعة حسابات عميل يتم مراجعته حساباته من قبل زميل آخر.
١/١٠١/٩	١٤١٩/٨/١٧هـ ١٩٩٨/١٢/٦م	تحديد الأسهم ذات الشأن التي تؤدي الى فقد مراجع الحسابات استقلاله عند مراجعة شركة مساهمة.
٢/١٠٠/١٠	١٤٢٠/٢/٩هـ ١٩٩٩/٥/٢٢م	مسئولية المصفي عن حفظ سجلات وملفات عملية التصفية.
٢/١٠١/١١	١٤٢٠/١١/٢٨هـ ٢٠٠٠/٣/٥م	مدى جواز قيام المحاسب القانوني - فردا كان أو شركة - بمراجعة القوائم المالية للمكتب الذي يملكه إذا كان فردا أو الذي يشارك فيه إذا كان شركة مهنية.
٣/١٠٠/١٢	١٤٢٣/١١/٢٩هـ ٢٠٠٣/٢/١م	مدى إلزامية تقديم المحاسب القانوني ضمان نهائي عند تقديمه عرض لمراجعة الحسابات.

وتقوم اللجنة حاليا بدراسة لتطوير قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣/٥ وتاريخ ١٥/٤/٢٧هـ.

ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني :

لكي يتم تحقيق الفائدة المنشودة من صدور المعايير المهنية يتعين إيجاد الوسيلة الملائمة للتحقق من الالتزام بتنفيذها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بصلاحيات تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، وأناط النظام بمجلس إدارة الهيئة وضع التنظيم الإداري المناسب اللازم لإدارة البرنامج. وشرعت لجنة مراقبة جودة الاداء المهني بالعمل على هذا الجانب. ويبين ما يلي عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف :

١ - إعداد معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة :

قامت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بدراسة مستفيضة بغرض إعداد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وصدر عن المجلس قرار برقم ٣/٣ وتاريخ ١٥/١/٢٦هـ الموافق ١٩٩٤/٧/٥م قضى باعتماد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة المعدة من اللجنة كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المحاسبة عند تطوير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة ، وأن تتولى لجنة مراقبة جودة الأداء المهني متابعة مدى استرشاد المحاسبين القانونيين بمعايير

الرقابة النوعية وتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم ، كما تتولى دراستها وإعداد تقرير بما يسفر عنه التطبيق الاسترشادي لهذه المعايير وما يقترح حول تعديلها أو تطويرها وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهرين من انقضاء سنتين على تاريخ العمل بهذا القرار.

وتنفيذاً لذلك طلبت اللجنة من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة بما في ذلك مكاتب المحاسبة ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، الشركات المساهمة ، الغرف التجارية ، وعدد من المؤسسات العامة تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات حيال معايير الرقابة النوعية. وقامت الأمانة العامة للهيئة بدراسة الملاحظات التي وردت وتصنيفها حسب الموضوع وفقاً لتسلسل الصفحة والسطر وتم إظهار كل ملاحظة في صفحة مستقلة وتم عرضها على لجنة مراقبة جودة الأداء المهني لدراستها ؛ وبعد دراستها قررت الموافقة على مشروع معايير الرقابة النوعية ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد ، وبدراستها من قبل المجلس صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٨ وتاريخ ١٨/٩/١٤١٨ هـ قضى باعتماد معايير الرقابة النوعية.

وتشمل هذه المعايير قسمين يتضمن القسم الأول منها تعريفاً للرقابة النوعية وهدفها ونطاقها. ويتضمن القسم الثاني أهداف ومسئولية الالتزام بمعايير الرقابة النوعية ومسئولية الالتزام بها وعناصرها والتي تتكون من :

- ١ - الاستقلال.
- ٢ - تخصيص المساعدين للعمليات.
- ٣ - المشورة.
- ٤ - الاشراف.
- ٥ - التوظيف.
- ٦ - التطوير المهني والتدريب لموظفي المكتب
- ٧ - تقويم أداء الموظفين وترقيتهم.
- ٨ - قبول العملاء واستمرارية العلاقة معهم
- ٩ - الالتزام بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه والأنظمة الأخرى ذات العلاقة بعمل المحاسب القانوني.
- ١٠ - الفحص الداخلي الدوري.

كما تضمن هذا القسم بياناً بالعوامل الرئيسة الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم أو تقييم معايير الرقابة النوعية وتوثيق المكتب للرقابة النوعية.

وتعتبر هذه المعايير القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها برنامج مراقبة جودة أداء المحاسبين والذي يتم بموجبه التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة.

٢ - برنامج مراقبة جودة الأداء المهني :

سعت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني لإعداد برنامج لمراقبة جودة الأداء المهني آخذة في الاعتبار ضرورة ملاءمته للظروف المهنية في المملكة والتدرج في التنفيذ وتحسين مستوى الأداء المهني. وقد تم رفع مشروع البرنامج إلى مجلس إدارة الهيئة بالمذكرة رقم ١/٤٨ وتاريخ ١٨/٨/١٤١٥ هـ وصدر عن المجلس قرار برقم ٢/٢ وتاريخ ١٣/٩/١٤١٥ هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٥ م تم بموجبه اعتماد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وأن يبدأ تنفيذه فور صدوره.

ويهدف البرنامج إلى التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريمة رقم (م/١٢) وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢ هـ ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة ، والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة وذلك بغرض تحسين مستوى الأداء المهني لمكتب المحاسبة ،

إستمرارية الأداء المهني الجيد ، زيادة فعالية الخدمات المهنية ، وزيادة الثقة في الخدمات المهنية. ووفقاً لما يتطلبه البرنامج ؛ يتعين على مكاتب المحاسبة الإلتزام بما يلي :

١/٢ تزويد الهيئة ببيانات دورية عن مكاتب المحاسبة :

يتعين على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة ، خلال فترة لا تزيد عن (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب ، بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسؤولين عن تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولي على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة ومساعدة فريق الفحص في تخطيط وتنفيذ عملية الفحص. وقد تضمن القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني شرحاً مفصلاً لتلك المتطلبات.

وبمتابعة حديثة من لجنة مراقبة جودة الاداء المهني استكملت المكاتب تقديم المعلومات والبيانات السنوية للهيئة وذلك الى العام ٢٠٠٦م ودرست اللجنة تلك البيانات لاتخاذ الإجراء المناسب في الملاحظات التي تكشففت وعرض على المجلس بيان بها لاتخاذ الاجراء اللازم. وكذلك قامت اللجنة بدراسة مستفيضة لبرامج الحاسب الآلي التي تستخدم في عمليات الفحص السنوي ومراجعة للنماذج المطلوب من مكاتب المحاسبة استكمالها وعرضت على مجلس الادارة عدد من الاقتراحات بشأنها.

٢/٢ تطبيق رقابة نوعية ملائمة :

يتعين على مكتب المحاسبة بصرف النظر عن حجمه أو شكله النظامي تطبيق رقابة نوعية ملائمة تتفق مع معايير الرقابة النوعية المعتمدة من الهيئة.

٣/٢ قبول مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص :

يتعين على مكاتب المحاسبة قبول قيام فريق الفحص المعين من الهيئة بتنفيذ الفحص وفقاً لما يلي :

أ - فحص البيانات الدورية السنوية التي يقدمها مكتب المحاسبة (الفحص السنوي). ويتضمن القسم الثالث من البرنامج إيضاحاً للبيانات التي يتعين على مكتب المحاسبة تقديمها دورياً للهيئة.

ب- فحص الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة (الفحص الدوري) وينفذ هذا الفحص كحد أدنى كما يلي :

▪ مرة كل ثلاث سنوات بالنسبة للمكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات المساهمة والبنوك والمؤسسات العامة.

▪ مرة كل خمس سنوات بالنسبة للمكاتب التي تقوم بمراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات الأخرى.

٣ - فحص مكاتب المحاسبة :

يتطلب برنامج مراقبة جودة الأداء المهني من مكاتب المحاسبة قبول قيام فريق الفحص المعين من الهيئة بفحص كل من :

أ - البيانات الدورية السنوية (الفحص السنوي).

ب- الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة (الفحص الدوري).

وبيين مايلي ، ما تم من عمل حيال ذلك :

١/٣ فحص البيانات الدورية السنوية (الفحص السنوي) :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ، ولمساعدة مكاتب المحاسبة على الوفاء بمتطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، قامت الهيئة بتطوير برنامج تطبيقي لمعالجة المعلومات والبيانات الدورية التي يتطلبها برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، وتم إعداد دليل تضمن شرحاً مفصلاً لتعليمات تشغيل البرنامج ، وكيفية استخدام الشاشات والحقول ، والتعرف على الميزات التي يوفرها البرنامج (دليل تشغيل البرنامج). وتم إرسال نسخة من دليل تشغيل البرنامج ، ونسخة من البرنامج التطبيقي الى مكاتب المحاسبة ، وطلب منهم تحديث البرنامج بالمعلومات والبيانات عن كل سنة مالية ، وتزويد الهيئة بنسخة من البرنامج بعد تحديثه ، وتقوم الهيئة دورياً بدراسة المعلومات التي تقدمها المكاتب ومتابعة ما يتبين من ملاحظات.

٢/٣ فحص الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة (الفحص الدوري) :

تحقيقاً للفائدة المنشودة من هذا الفحص ، ورغبة في الاستفادة من تجارب من سبقنا في هذا المجال ، ونظراً لما لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من تجربة رائدة في هذا المجال ؛ فقد تم الإستعانة بالمعهد عند إعداد وتنفيذ هذا الفحص. وفور إستكمال إعداد أدلة العمل وعقد الدورات التدريبية ؛ شرعت الهيئة ممثلة في لجنة مراقبة جودة الاداء المهني في تنفيذ الفحص الدوري أو الميداني في عام ٢٠٠١م، وأظهر التطبيق العملي للإجراءات التي تضمنها دليل الفحص الدوري عدداً من الملاحظات التي من شأنها الرفع من جودة العمل المنفذ وتيسير العمل بما يحقق الأهداف الرئيسة التي يسعى برنامج مراقبة جودة الأداء المهني إلى تحقيقها. ولذلك تم تعديل دليل الفحص الدوري ورفع له لمجلس إدارة الهيئة ؛ وبعرضه على المجلس صدر عنه قرار برقم ٢/٦ وتاريخ ١٠/٢١/١٤٢٣هـ الموافق ٢٥/١٢/٢٠٠٢م قضى باعتماد دليل الفحص الدوري لمكاتب المحاسبة المعدل ، ولقد تواصل تنفيذ الفحص الدوري حيث أتمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتوفيق من الله عز وجل في عام ٢٠٠٧م الدورة الأولى من الفحص الميداني وذلك بفحص مكاتب المحاسبة في المملكة التي تقوم بتقديم خدمة المراجعة والتي يزيد عددها عن ١٠٠ مكتبا، وشرعت في العام ذاته بتنفيذ دورة جديدة من الفحص الميداني لمكاتب المحاسبة. وبيين الجدول ادناه ملخصاً بعدد المكاتب التي تم فحصها ميدانياً وفقاً للعام.

ملخص بعدد المكاتب المفحوصة ميدانياً

خلال الفترة ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م

المجموع	العـام						
	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م*
١٢٠	٩	—	١٤	—	١٢	٥٤	٣١

*تم في عام ٢٠٠٧م استكمال الدورة الأولى من الفحص الميداني والبدء بدورة جديدة من الفحص.

ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني :

نظراً لما للقوائم المالية ورأي مراجع الحسابات حيالها من أهمية بالغة. يتعين أن يكون المحاسب الذي يعد القوائم المالية واثقاً من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة

المعلومات التي تحتويها ، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقا من عدالة رأيه حيال تلك القوائم. ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم المالية ومراجعوها مؤهلين التأهيل العلمي والمهني الكافي الذي يمكنهم من فهم نشاط المنشأة واستيعاب ما تعنيه المعلومات المعروضة في هذه القوائم وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة. وقد عنى نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب حيث خص الهيئة في مادته التاسعة عشر بوضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة ، وتنظيم دورات التعليم المستمر. وفيما يلي ملخصا للأعداد التي حضرت الدورات التدريبية :

١ - إختبار زمالة الهيئة :

شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة ببناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية ، وتم عقد (٢٨) إختباراً ، وتقدم لهذا الاختبار ما ينيف على ألفين فرد ، وبلغ عدد الأفراد الحاصلين على زمالة الهيئة بنهاية الدورة (٢٠٠٧/٢م) (٢٧١) محاسباً. وتقوم اللجنة بتطوير وتحديث تلك الأسئلة دورياً. وتقديراً لما تحظى به زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من مكانة مرموقة ، فقد ألقى المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من إختبار القسم الأول (الخاص بـ Business Analysis) من أقسام إختبار زمالة المحاسب الإداري المعتمد Certified Management Accountant (CMA). كما ألقى المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين Business Management) الحاصلين على زمالة الهيئة من إختبار القسم الرابع (الخاص بـ Certified Internal Auditor (CIA) من أقسام إختبار زمالة المراجع الداخلي المعتمد Skills) وتأتي هذه القرارات اعترافاً بما حققته زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من نجاح ويعكس التقدم الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بحمد الله.

٢ - الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدريب على تطبيقها بمهارة. وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية لدورات الإعداد لاختبار الزمالة من قبل لجنة التعليم والتدريب وتم اعتماده من مجلس الإدارة ، وفي ضوء تلك القواعد تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية. وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من المواضيع الرئيسية لأحد مواد إختبار زمالة الهيئة ، وتتضمن كل حقيبة عرضاً لأهداف وعناصر الموضوع وشرحاً وافياً لكل عنصر وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة ومسائل وحالات تطبيقية. وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات خلال عام ١٩٩٥م ، وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومتدربين وتحليل مرئياتهم ومقترحاتهم. وقد حضر هذه الدورات (٥٧٨٠) متدرباً حتى نهاية عام ٢٠٠٧م ، منهم (٩٦٧) متدرباً في عام ٢٠٠٧م. كما شرعت الهيئة في تطوير الحقائب التدريبية حيث تم إنجاز تطوير حقائب مادة المحاسبة والعمل جاري حالياً لاستكمال تطوير حقائب المواد الأخرى.

٣ - الدورات التدريبية المتخصصة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين. وتستهدف الدورات كل من له اهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع العام والخاص وبصفة خاصة من يعمل منهم في الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدورة. ويتم تصميم الحقائب التدريبية لهذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للدورة ؛ وشرعت الهيئة في

تنفيذ هذه الدورات بدءاً من عام ١٩٩٨م. وقد حضر هذه الدورات (٦١٤١) متدرباً حتى نهاية عام ٢٠٠٧م ، منهم (٦٩٦) متدرباً في عام ٢٠٠٧م.

٤ - الدورات التدريبية الخاصة:

تهدف هذه الدورات الى تمكين المتدربين من الالمام بالجوانب النظرية و العملية و المهنية لموضوع معين بطلب من قبل جهات محددة (مكاتب محاسبية ، شركات ، جهات حكومية). ويتم تصميم هذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للجهة المنفذ لها الدورة ، وقد تم تقديم عدد ١١ دورات خاصة لعدد من شركات القطاع الخاص ومكاتب المحاسبة خلال عام ٢٠٠٧م حضرها (١٥٣) متدرباً.

٥ - التعليم المهني المستمر :

تنفيذاً لأحكام المادة (١/٢) من إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب والتي تقضي بأن من مهام اللجنة إعداد وتنفيذ وتطوير دورات التعليم المستمر ؛ أعدت الأمانة العامة مشروع قواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر ، والذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وقامت اللجنة بمناقشة مشروع هذه القواعد خلال عدة اجتماعات ، ومن ثم أعيدت صياغة مشروع القواعد في ضوء الملاحظات المقدمة ، وبعد اعتمادها من اللجنة تم إرسال مشروع القواعد لأعضاء الهيئة وأعضاء هيئة التدريس لتزويد اللجنة بما لديهم من ملاحظات، ومن ثم إعداد المسودة النهائية لمشروع القواعد ، ويعرضها على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٣ وتاريخ ١١/٩/١٤١٩هـ الموافق ٢٩/١٢/١٩٩٨م باعتماد هذه القواعد وأن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١/١/١٩٩٩م. وبعد تطبيق البرنامج خلال السنوات الماضية، رأت لجنة التعليم والتدريب إدخال بعض التعديلات على القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر التي أظهرت التجربة العملية أهمية الأخذ بها. وبعد اعتماد تلك التعديلات من لجنة التعليم والتدريب تم إرسالها لأعضاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد وطلب منهم تقديم ما لديهم من ملاحظات حيال تلك التعديلات المقترحة. ومن ثم تم عرض تلك التعديلات على العموم من خلال موقع الهيئة ثم قامت لجنة التعليم والتدريب بدراسة الملاحظات الواردة. ويعرض القواعد المعدلة على مجلس إدارة الهيئة، صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢/١٢ وتاريخ ٢٧/٣/١٤٢٨هـ الموافق ١٥/٤/٢٠٠٧م القاضي باعتماد تلك القواعد.

وتهدف هذه القواعد الى تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بغرض المحافظة أو زيادة الكفاءة المهنية والفنية. وبموجب هذه القواعد يجب :

- ١- يجب على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين المرخص لهم بمزاولة المهنة أو تقديم خدمات الزكاة وضريبة الدخل إكمال ثلاثمائة نقطة تعليم مهني مستمر لأخر ثلاث سنوات متتالية، على أن يتم تعبئة النموذج المعتمد سنوياً وتقديمه للهيئة خلال شهر من انتهاء السنة الميلادية، ويتعين ألا تقل نقاط التعليم المهني المستمر لأي سنة عن خمس وستين نقطة.
- ٢- يجب على كل عضو من أعضاء الهيئة الأساسيين غير المرخص لهم بمزاولة المهنة ، وكل من اجتاز اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولم ينتسب لعضوية الهيئة، وكل موظف فني يعمل في مكتب محاسبة أو أي فئة أخرى يتم إلزامها بمتطلبات التعليم

المهني المستمر خلافاً للفئات السابق ذكرها إكمال مائة وثمانين نقطة تعليم مستمر لأخر ثلاث سنوات متتالية، على أن يتم تعبئة النموذج المعتمد (نموذج ١) سنوياً وتقديمه للهيئة خلال شهر من انتهاء السنة الميلادية، ويتعين ألا تقل نقاط التعليم المهني المستمر لأي سنة عن خمسين نقطة.

٣- يعفى كل عضو من أعضاء الفئات المذكورة في الفقرة ١ و ٢ أعلاه من الالتزام بالحد الأدنى السنوي خلال السنة الأولى من انطباق قواعد التعليم المهني المستمر عليه إذا كان وجوب التزامه بهذه القواعد بدأ خلال النصف الثاني من السنة الميلادية ويكون بداية إلزامه بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر من بداية السنة الميلادية التالية.

٤- تتحمل مكاتب المحاسبة المرخصة مسؤولية التزام موظفيها الفنيين بإكمال نقاط التعليم المهني المستمر.

٥- يجب أن يكون ٣٠% على الأقل من النقاط التي يكملها الأفراد الملتزمون بالتعليم المهني المستمر من برامج وأنشطة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

هذا ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي. وتقوم لجنة التعليم والتدريب بالتحقق من الالتزام بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر؛ وقد أعدت برامج آلية لمتابعة مدى الالتزام.

رابعاً : تطوير الكوادر الوطنية :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، بصفة عامة؛ وتطوير الكوادر الوطنية في مكاتب المحاسبة بصفة خاصة، قامت الهيئة بدراسة شاملة لهذا الموضوع، وتم عرض ماتم التوصل إليه من مقترحات في ندوة عامة عقدت بتاريخ ١٤٢٠/٦/٨ هـ الموافق ١٩٩٩/٩/١٨ م وتم رفع ما تم التوصل إليه من توصيات إلى مجلس إدارة الهيئة، وصدر عن المجلس عدداً من القرارات منها القرار رقم ٢/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣ هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١ م القاضي بإلزام الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة بإكمال ساعات التعليم المهني المستمر، وفق ما هو محدد في البند (٤/٢) من القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر المعتمدة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢/٣ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١ هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩ م، وذلك إعتباراً من ١٤٢٠/٩/٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٠/١/١ م؛ وإلزام مكاتب المحاسبة بتيسير السبل للموظفين الفنيين لإكمال ساعات التعليم المستمر المشار إليها أعلاه.

كما إعتد مجلس إدارة الهيئة بموجب قراره رقم ١/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣ هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١ م نموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين العاملين في هذه المكاتب، وأوصى المجلس بموجب قراره رقم ٣/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣ هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١ م بتعديل المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المحاسبين القانونيين وقد صدر قرار وزاري برقم ١٨٨٨ وتاريخ ١٤٢٠/١٠/٢٦ هـ قضى بتعديل المادة المذكورة. ومن أبرز التعديلات التي شملها القرار الوزاري ما يلي :

١ - يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فرداً أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين من مجموع موظفيه الفنيين وفق ما يلي :

النسبة	عدد الموظفين
٢٠ %	أ - من (١) موظف الى (٢٠) موظف
٢٥ %	ب- من (٢١) ، ، الى (٣٠) ، ،
٣٠ %	ج- من (٣١) فأكثر

ويراعى أن يتم تطبيق النسبة ما بين ٢٠% - ٣٠% بشكل تدريجي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، وألا تقل الزيادة السنوية عن ٣٠% من هذه النسبة.

٢ - تعد مكاتب المحاسبة التي يزيد عدد موظفيها عن عشرون موظفا خطة سنوية تبين تفصيلا للإجراءات التي سيقوم بها المكتب لتطوير الموظفين السعوديين الفنيين العاملين في المكتب ومن هذه الإجراءات :

أ - تيسير السبل للموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة للاستعداد للتقدم لاختبار زمالة الهيئة ؛ بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التي تعقدها الهيئة لهذا الغرض.

ب- حث الموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة على حضور دورات التعليم المستمر واعتبار ذلك أساسا لترقيتهم داخل المكتب.

ج- وضع خطة زمنية لتطور الموظف السعودي داخل المكتب (مراجع ، مشرف ، مدير مراجعة ، شريك).

د- تقييم أداء الموظفين الفنيين دوريا ووضع برنامج زمني لتقوية نقاط الضعف التي تحتاج الى تطوير ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقييمها دوريا.

هـ- إتاحة الفرصة للموظفين في المشاركة في اللجان المهنية المتخصصة.

٣ - تسترشد مكاتب المحاسبة بنموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين السعوديين المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وتقوم الهيئة بمتابعة التحقق من الالتزام بالمتطلبات النظامية المشار إليها أعلاه دورياً والرفع للجنة مراقبة جودة الأداء المهني بالنتائج لاتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات.

خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع :

يعتبر الوقوف من خلال المتابعة والبحث العلمي حول المتغيرات والاتجاهات الحديثة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها بما فيها استخدام التقنية الحديثة في أعمال المحاسبة والمراجعة وتعميم هذه المعارف وكيفية ومدى استخداماتها وانعكاساتها على الأعضاء بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة. وقد قامت الهيئة بإنشاء مركز معلومات يهدف إلى خدمة أعضاء الهيئة وغيرهم من الباحثين في علوم المحاسبة والمراجعة ، ويحتوي المركز على نشرات دورية وإصدارات هامة في علوم المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الجهات المهنية الرائدة بمختلف دول العالم. هذا بالإضافة إلى الكتب النظرية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات الصلة بها مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية والزكاة والضريبة.

وتقوم الهيئة بتنظيم عدد من الندوات سنويا يشارك في تقديمها نخبة من ذوى الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة ، ولقد قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٧م بعقد ملتقى حوكمة الشركات في كل من الرياض وجدة و ملتقى مسئولية المحاسب القانوني في مدينة الرياض الى جانب العديد من ندوات مناقشة مشاريع المعايير المهنية. كما قامت الهيئة في عام ٢٠٠٧م و برعاية معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس ادارة الهيئة بعقد حفل للاحتفاء بالحاصلين على زمالة الهيئة منذ تأسيسها وحتى تاريخه. وتقوم الهيئة حاليا بالاعداد للمؤتمر السعودي الدولي الثاني للمحاسبة والذي سيعقد برعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله في شهر ربيع الاول من عام ١٤٣٠هـ الموافق شهر مارس ٢٠٠٩م.

وتقوم الهيئة أيضا بإصدار نشرة اخبار كل شهرين تعنى بنشر أخبار الهيئة ومنسوبيها وما يصدر من معايير وقواعد وكل ما يساعد على تطوير المهنة والرفع من مستواها. كما قامت الهيئة بإنشاء موقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) وقامت في العام ٢٠٠٧م بتطويره وتحديثه، ويمكن الوصول إلى هذا الموقع من خلال العنوان التالي (www.socpa.org.sa). ويشتمل الموقع على نصوص للمعايير التي أصدرتها الهيئة وتعريف بالخدمات التي تقدمها الهيئة. ويمكن هذا الموقع الجمهور من البحث عن النصوص المهنية الصادرة عن الهيئة المرتبطة بأي موضوع يتم الإستعلام عنه ، كما يمكن إستكمال طلبات التسجيل لكل من إختبار زمالة الهيئة ، الدورات التدريبية ، وعضوية الهيئة.

سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة فى المؤتمرات والندوات :

يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة مع أعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم. كما يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون القانونيون.

ويشمل الدور الذي قامت به الهيئة في هذا المجال بإصدار الدراسات والبحوث والنشرات المهنية حيث قامت الهيئة بترجمة بعض مطبوعات الاتحاد الدولي بعد موافقة الاتحاد الى اللغة العربية مثل كتاب دليل إنشاء الهيئات المهنية ، ومراجعة ترجمة موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وكذلك ترجمة كتاب الرقابة الداخلية بمفهوم كوسو COSO.

وتتعاون الهيئة مع الجهات الأخرى المحلية والاقليمية والدولية فى كل ما من شأنه النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة. وقد اختار الإتحاد الدولي للمحاسبين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشر هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. جاء ذلك في دليل إنشاء الهيئات المهنية الصادر عن الإتحاد في طبعة نوفمبر ٢٠٠٧م، والذي نص على أن "الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هي هيئة محاسبية مهنية راسخة الأساس تضم موظفين وأعضاء تتوفر فيهم مهارات وخبرات عالية وهي قادرة على تقديم الدعم والمشورة والمساعدة للهيئات المهنية الأخرى في الدول المتحدثة باللغة العربية". ويعكس هذا الاختيار ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية من تطور ويمثل تقديراً للدور الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تطوير المعايير والأنظمة ذات العلاقة بالمهنة. كما تم دعوة الهيئة و للمرة الثانية لحضور الاجتماع الدوري للاتحاد من ضمن ٣٥ جهة مهنية دعيت لدراسة خطط الاتحاد طويلة المدى عن الفترة م٢٠٠٩ حتى ٢٠١١م. كما ان الأمين العام للهيئة يشغل عضوية لجنة

الدول النامية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وشارك الأمين العام ونائبه في العديد من المؤتمرات العلمية والمهنية شرح فيها منهاج الهيئة في إعداد المعايير والاختبارات ومراقبة جودة الأداء المهني وغيره من النشاطات التي تقوم بها الهيئة.

سابعاً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية :

يعتبر تطوير الهيئة لأطرها التنظيمية وإمكاناتها المادية والبشرية والتقنية من أهم الأنشطة التي تمكن الهيئة من تحقيق أغراضها ، واستيعاب المستجدات في مهنة المحاسبة واحتياجات الأعضاء والتعامل معها بشكل فاعل ، الأمر الذي يساعد على تطور المهنة ومواكبتها للمتغيرات المحيطة بها وتوسيع نطاق خدماتها. ونظراً لما لهذا الجانب من أهمية أناط نظام المحاسبين القانونيين بمجلس إدارة الهيئة في مادته الخامسة والعشرين إصدار اللوائح المالية والإدارية وإعداد النظام الداخلي للهيئة. وأن يكون للهيئة مواردها الذاتية المستقلة والتي تتكون من اشتراكات الأعضاء وما تقدمه الهيئة من خدمات، والإعانات والتبرعات التي يقرر المجلس قبولها.

وقد شرعت الهيئة فور بدء نشاطها ببناء الجهاز التنظيمي للهيئة بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمالية ووضع الأنظمة واللوائح المنظمة لعملها. ويبين ما يلي عرضاً للوائح والقواعد التي تم إصدارها :

- اللائحة الإدارية والمالية.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المحاسبة.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة سلوك وآداب المهنة.
- إجراءات عمل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب.
- إجراءات عمل لجنة الاختبارات.
- إجراءات عمل لجنة الخدمات الإستشارية.
- إجراءات عمل لجنة المراجعة الداخلية.
- إجراءات عمل لجنة العلاقات العامة والإعلام.
- القواعد العامة لاختبار زمالة الهيئة.
- الإطار العام للمواد التدريبية لاختبار الزمالة.
- الإطار العام للمواد التدريبية للمحاسبين القانونيين.
- النظام الداخلي للهيئة.

— الخطة الاستراتيجية للهيئة (١٩٩٨ – ٢٠٠٢م). وقد شكل المجلس لجنة لإعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام ٢٠٠٩م حتى ٢٠١٣م وتواصل اللجنة وفريق العمل المنبثق عنها العمل على إعداد هذه الخطة.

هذا ويبلغ عدد الموظفين العاملين في الهيئة ما يقارب الـ (٣٠) موظفاً ، إضافة إلى مجلس إدارة الهيئة ولجانها الفنية ، وتستعين الهيئة في تنفيذ مهامها بعدد من ذوي الاختصاص والاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة بما فيهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمسؤولين في الجهات الاقتصادية المختلفة من مكاتب المحاسبة وشركات ومؤسسات عامة وخاصة.

كما يبلغ إجمالي عدد الأعضاء المشاركين في اللجان الفنية للهيئة (٨٧) عضواً ، ويبين مايلي ملخصاً بعدد أعضاء كل لجنة ، وفق الجهة التي ينتمون إليها :

المجموع	الجهة				إسم اللجنة
	قطاع خاص	جهات حكومية	أعضاء هيئة التدريس	أعضاء الهيئة الممارسين	
١٣	٣	٢	٤	٤	المحاسبة
١١	١	٢	٤	٤	المراجعة
٩	٢	١	٣	٣	سلوك وآداب المهنة
٨	١	—	٤	٣	الإختبارات
٩	٢	—	٣	٤	مراقبة جودة الأداء المهني
٨	١	١	٣	٣	التعليم والتدريب
١٠	٤	٢	١	٣	العلاقات العامة والإعلام
١١	٤	٣	٢	٢	المراجعة الداخلية
٨	٢	١	٢	٣	الخدمات الإستشارية
٨٧	٢٠	١٢	٢٦	٢٩	المجموع

ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة :

بلغت مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة مايلي:

٢٠٠٧م			٢٠٠٦م			البيانات
المجموع	المتنازل عنه	المدفوع	المجموع	المتنازل عنه	المدفوع	
٦٢٠٠٠	٤٠٠٠	٥٨٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠	٦٣٠٠٠	المشاركة في الإجتماعات
٢٩٧٢٥	٤٠٠٠	٢٥٧٢٥	٢٩٤٠٠	٤٤٠٠	٢٥٠٠٠	المشاركة في فرق العمل
٩١٧٢٥	٨٠٠٠	٨٣٧٢٥	٩٩٤٠٠	١١٤٠٠	٨٨٠٠٠	الاجمالي

تاسعاً : موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠٠٧م :

حيث أن الموارد المالية هي المحرك الرئيسي لأنشطة الهيئة ، فقد سعت الأمانة العامة ومن منطلق واجبها في هذا الشأن للعمل على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الهيئة، حيث نما بفضل الله

النشاط التدريبي للهيئة في العام ٢٠٠٧م وكذلك ازدياد الاقبال على اختبار الزمالة وعلى شراء الحقائق التدريبية ومطبوعات الهيئة. كما تم طلب إعانة حكومية من وزارة المالية قوبلت بالإيجاب ، حيث تم دعم موارد الهيئة بمبلغ ١,٥ مليون ريال ، وكذلك تم زيارة العديد من المؤسسات الاقتصادية والتي على أثرها زادت التبرعات النقدية للهيئة. وقد بلغ إجمالي موارد الهيئة لعام ٢٠٠٧م مبلغ ١٠,٤ مليون ريال ، كما بلغت مصاريفها لنفس الفترة ١٠,٢ مليون ريال. وتبين القوائم المالية المعروضة على الجمعية العمومية عرضاً مفصلاً لإيرادات ومصروفات الهيئة ومركزها المالي وتدقيقاتها النقدية.

وقد كان للجهود المتميزة التي بذلها معالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية والأمانة العامة والمستشارين الذين تم التعاون معهم لإعداد المشاريع المعتمدة ، تأثيراً مباشراً على إنجاز المشاريع في الوقت المناسب وبجودة عالية. كما ساهم عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص في تقديم مآلديهم من ملاحظات حيال المشاريع التي أعدتها الهيئة ، وساهمت عدد من الصحف المحلية بنشر مآصدر عن الهيئة من مشاريع ، ونشر عدد من المقالات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة وإجراء المقابلات مع عدد من المهتمين بمهنة المحاسبة الأمر الذي من شأنه الرفع من الوعي المحاسبي في المجتمع. وتتقدم الهيئة بالشكر الجزيل لهم جميعاً ولكل من ساهم في العمل في دعم الهيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ونرجو من الله العون والتوفيق والسداد.

القوائم المالية للهيئة
للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)
وتقرير مراجع الحسابات

القوائم المالية للهيئة
للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)
وتقرير مراجع الحسابات

<u>صفحة</u>	<u>البيان</u>
—	تقرير مراجع الحسابات
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الإيرادات والمصروفات
٣	قائمة التدفق النقدي
٤ — ١١	إيضاحات حول القوائم المالية



" تقرير مراجع الحسابات "

المحترمين

السادة / أعضاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
المملكة العربية السعودية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كما في ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨هـ والموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م وكذا قائمة الإيرادات والمصروفات والتدفق النقدي للسنة المالية المنتهية في ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م والإيضاحات المرفقة من رقم (١) حتى رقم (١٩) المعنزة جزءا من هذه القوائم المالية .
إن إعداد هذه القوائم المالية هو من مسؤولية إدارة الهيئة وقد تم إعدادها وفقا للأحكام والأنظمة المعمول بها بالمملكة ، وقدمت لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها ، ان مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول القوائم المالية استنادا الى أعمال المراجعة التي قمنا بها .
تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، والتي تتطلب ان نقوم بتخطيط أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية . تشمل إجراءات المراجعة على فحص الأدلة ، على أساس العينه ، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية كما تشمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقدير الهامة المطبقة من قبل الإدارة وطريقة العرض العام للقوائم المالية ، بإعتقادنا ان إجراءات المراجعة التي قمنا بها توفر أساسا معقولا من القناعة يمكننا من إبداء رأينا على القوائم المالية .

وفي رأينا ان القوائم المالية اعلاه ككل :-

- ١- تظهر بعدل ، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كما في ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م وكذا نتائج أعمالها والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ذو الحجة ١٤٢٨هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م ، وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها الملائمة لظروف الهيئة .
- ٢- تتفق مع النظام الأساسي واللوائح الخاصة بالهيئة التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية ، بما في ذلك التأكد من وجود نظام دفنري ومستندي سليم يخدم أغراض الهيئة.

التوحيدي محاسبون ومراجعون قانونيون

عثمان محمد التوحيدي



٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ
٠١ مايو ٢٠٠٨م

قائمة المركز المالي

كما في ٢١/١٢/٢٨هـ الموافق ٣١/١٢/٢٠٠٧م

ريـال		الإيضاح	البيان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م		
أصول متداولة :			
١,٩٨٠,٤٥٣	٨٥٦,١٨٩	(٣)	نقد لدى البنوك
٤,٥٠٠,٠٠٠	٥,٦٤٢,٤١٨	(٤)	الاستثمارات
١,٥٥٩,٧٣٩	٢,٠٢٧,٦٥٧	(٥)	إيرادات مستحقة
٤٠٣,٤٦٤	٢٨٤,١٠٩	(٦)	مصرفات مدفوعة مقدما
٢٢,٩٦٢	١٥,٦٨٣		مدينون
٨,٤٦٦,٦١٨	٨,٨٢٦,٠٥٦		اجمالي الأصول المتداولة
خصوم متداولة :			
٦١٦,٩٨٤	٩٤٧,٥٩٢	(٧)	مصرفات مستحقة
١٥٣,٥٠٠	٢٠٦,٧٥٠	(٨)	إيرادات مدفوعة مقدما
٦٢١,١٠٠	٥٠٩,٠٧٤	(٩)	دائنون
١,٣٩١,٥٨٤	١,٦٦٣,٤١٦		اجمالي الخصوم المتداولة
٧,٠٧٥,٠٣٤	٧,١٦٢,٦٤٠		صافي الأصول المتداولة
أصول ثابتة :			
٢٨٥,٤٧١	٣١٢,٠٤٦	(١٩)	صافي الأصول الثابتة
خصوم غير متداولة :			
١,٦٥٨,٤٤٨	١,٥٥٣,٦٣٦	(١٠)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(١,٦٥٨,٤٤٨)	(١,٥٥٣,٦٣٦)		اجمالي الخصوم غير المتداولة
٥,٧٠٢,٠٥٧	٥,٩٢١,٠٥٠		صافي الأصول
الفائض العام :			
٥,٠٣٧,٨٤٥	٥,٧٠٢,٠٥٧		الفائض المدور من سنوات سابقة
٦٦٤,٢١٢	٢١٨,٩٩٣		فائض (عجز) السنوية
٥,٧٠٢,٠٥٧	٥,٩٢١,٠٥٠		اجمالي الفائض العام

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في ١٤٢٨/١٢/٢١ هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/٣١ م

ريـال		الإيضاح	البيـان
٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م		
١,٧٢٢,٥٠٠	١,٢٨٢,٨٠٠	(١١)	الإيرادات : اشتراقات الأعضاء الأساسيـن
١٠٥,٨٠٠	٨٦,٤٠٠	(١٢)	اشتراقات الأعضاء المنتسبيـن
٤,٠٠٤,٣٠٠	٥,٠٨٤,٤٥٠	(١٣)	اشتراك الدورات التدريبية
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠		إعانة حكومية
٧٦٠,٠٠٠	٩٢٠,٠٠٠		تبرعات نقدية
١٥,٠٠٠	٢٢,٨٠٠	(١٤)	تبرعات عينية
٢١٨,٧٠١	١٥١,٧٨٩		تبرعات مستشاري تنفيذ الدورات
٢٠٦,٣٧١	٢٥٩,١٩٢	(٤)	عائد الاستثمارات
١٩,٠٠٠	١٦,٠٠٠		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان
—	٢٥٠,٠٠٠		الفنية المتنازل عنها
٤٢٤,١٠٠	٥٤٤,٥٠٠		رعاية ندوات
٤٠,٠٠٠	—		اشتراك التقدم لاختبار الزمالة
١٤٢,٢٥٠	١٧٥,٦٥٠		إشترراك مطبوعات
٩,٢٠٠	٦٠,٠٠٠		بيع حقائب تدريبية
٩٥,٤٤٠	٧٨,٩٠٥		بيع إصدارات الهيئة
٨,٧٦٢,٦٦٢	١٠,٤٣٢,٤٨٦		أخرى
			إجمالي الإيرادات :
٤,٨٤٥,٦٨٩	٥,٣١٢,٠٧٦	(١٥)	المصروفات : مصروفات عمومية وإدارية
٣٢٨,٠٠٠	٣٣١,٠٠٠	(١٦)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية
٢,٦٨٩,٨٣٧	٤,٢٧٣,٢٤٧	(١٧)	مشاريع مهنية
١٤٣,٣٣٨	١٩٢,٩٨١		مركز المعلومات والتطوير المهني
٩١,٥٨٦	١٠٤,١٨٩	(١٩)	استهلاك أصول ثابتة
٨,٠٩٨,٤٥٠	١٠,٢١٣,٤٩٣		إجمالي المصروفات
٦٦٤,٢١٢	٢١٨,٩٩٣		فائض (عجز) السنة

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة التدفق النقدي

السنة المنتهية في ٢١/١٢/١٤٢٨ هـ الموافق ٣١/١٢/٢٠٠٧ م

ريـال		الإيضاح	البيـان
٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م		
١,٧٢٢,٢٠٠	١,٢٨٢,٨٠٠		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :
١٠٥,٨٠٠	٨٦,٤٠٠		إشترابات الأعضاء الأساسيـن
٢,٦٦٩,٥٠٠	٣,٤٦٢,٨٠٠		إشترابات الأعضاء المنتسبيـن
٤١٣,٣٠٠	٥١٧,٦٠٠		إشتراب الدورات التدريبية
٤٠,٠٠٠	—		إشتراب التقدم لاختبار الزمالـة
١٤٢,٢٥٠	١٧٥,٦٥٠		إشتراب مطبوعـات
١٩٣,٤٨٢	٢٠٤,٢٣٥		بيع حقائب تدريبية
٩,٢٠٠	٦٠,٠٠٠		عوائد إستثمار مستلمـة (مراجعة)
١,٨٨٠,٦٦٥	١,١٧٤,٧٨٩		بيع إصدارات الهيئـة
١٢٠,١٠٠	١٢٢,١٥٠		تحصيل إيرادات مستحـة
—	١٥٠,٠٠٠		إيرادات مدفوعة مقدـمـاً
٦١٤,٢٥٨	(٢٧٣,٧٣٦)		مشروع تطوير معايير محاسبة للمنظمات غير هادفة للربـح
—	٢٥٠,٠٠٠		مشروع دراسة المعايير لهيئة سوق المال
٤٤,٣٤٠	٦٥,٨٢٠		رعاية ندوات
(٣,٩٧٣,٢٦٣)	(٤,٤٢٢,٩٦٠)		إيرادات أخـرى
(٢,٠٨٢,٣٢٨)	(٣,٥٢٤,٢٤٧)		مصروفات عمومية وإدارية
(٣٠٢,٠٠٠)	(٣٠٨,٠٠٠)		مشاريع مهنية
(١٣٧,٦٣١)	(١٦٦,٤٩٧)		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية
(٤٠٣,٤٦٤)	(٢٨٤,١٠٩)		مركز المعلومات والتطوير المهني
(٣٩٠,١٩٤)	(٥٢٦,٧٢٦)		مصروفات مدفوعة مقدـمـاً
(١٩١,٤٢١)	(٣٣٢,٤٦٥)		سداد دائنون ومصروفات مستحـة
(٤,٦٨٠)	٧,٢٧٩		سداد مكافأة نهاية الخدمة
٤٧٠,١١٤	(٢,٢٧٩,٢١٧)		مدينون
(١٧٩,٩٤٥)	(١٢٥,٦١٤)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
١,٧٠٠	٢,٩٨٥		التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية :
(١٧٨,٢٤٥)	(١٢٢,٦٢٩)		شراء أصول ثابتـة
			بيع أصول ثابتـة
			صافي التدفق النقدي إلى الأنشطة الاستثمارية
			التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠		إعانة حكومية
٧٦٠,٠٠٠	٩٢٠,٠٠٠		تبرعات نقدية
١,٧٦٠,٠٠٠	٢,٤٢٠,٠٠٠		صافي التدفق النقدي إلى الأنشطة التمويلية
٢,٠٥١,٨٦٩	١٨,١٥٤		صافي الزيادة (العجز) في النقد والنقد المماثل خلال الفترة
٤,٤٢٨,٥٨٤	٦,٤٨٠,٤٥٣		رصيد النقد والنقد المماثل في بداية العام
٦,٤٨٠,٤٥٣	٦,٤٩٨,٦٠٧		رصيد النقد والنقد المماثل في آخر العام

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ - عام :

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقا لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها :

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.
- وتتضمن موارد الهيئة وفقا لنص المادة السادسة والعشرين من النظام اشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها ، وعائد استثمار أموال الهيئة ، وحصيلة نشر وبيع ما يتم إعداده من بحوث ودراسات ونشرات وما تقدمه الهيئة من خدمات. ويتولى الأمين العام للهيئة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعة وممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية ، كما تتولى اللجان الفنية المنبثقة عن المجلس إعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم عمل الهيئة بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة وتنظيم برامج الزمالة ومراقبة جودة الأداء وغير ذلك من البرامج ذات العلاقة بالمهنة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة :

- ١/٢ تسجيل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات :
 - أ - تسجل الأصول والخصوم بموجب التكلفة التاريخية.
 - ب- تسجل المصروفات والإيرادات وفقا لقاعدة الاستحقاق باستثناء اشتراكات الأعضاء حيث تسجل وفقا للأساس النقدي.
- ٢/٢ السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للهيئة من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٣/٢ الاستهلاكات :

أ - تستهلك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت وفقا للعمر الزمني المقدر لتلك الأصول وهو أربع سنوات للسيارات وخمس سنوات للأجهزة والمعدات والأثاث والحاسب الآلي.

ب- تستهلك الكتب والمراجع والبرامج التطبيقية خلال السنة التي تشتري خلالها.

ج- تستهلك الأصول الثابتة التي تقل قيمتها عن خمسمائة ريال خلال السنة التي تشتري خلالها.

٤/٢ إعداد وتطوير المعايير المهنية :

تحمل تكلفة المعايير المهنية التي يتم التعاقد على إعدادها وفقا لنسبة الإنجاز التي تحققت خلال السنة المالية.

٥/٢ مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة بموجب نظام العمل السعودي.

٦/٢ العملات الأجنبية :

تحول قيمة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي وفقا لأسعار التحويل السائدة حين إجراء المعاملات.

٣ - نقد لدى البنوك :

ريال		البيانات
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
١٠,٨٦٧	٢٤٣,٥٥٧	بنك ساب - جاري مصروفات
٣٠٩,٣٥٢	٣٦٠,٧٤٧	، ، - جاري إيرادات
١,٠٤٥,٩٧٦	١٧٧,٩٨٢	، ، - جاري استثمار
٣١٨,٥٩٧	١٨,٥٩٧	، ، - إيرادات مشروع دراسة المعايير لهيئة سوق المال
٢٩٥,٦٦١	٥٥,٣٠٦	، ، - مصروفات مشروع دراسة المعايير لهيئة سوق المال
١,٩٨٠,٤٥٣	٨٥٦,١٨٩	الاجمالي

٤ - الإستثمارات :

يتم استثمار فائض أموال الهيئة في المراجعة الإسلامية ، وقد بلغ رصيد المبلغ المستثمر ٥,٦٤٢,٤١٨ ريال وبلغت عوائد الإستثمارات المحققة ٢٥٩,١٩٢ ريال.

٥ - إيرادات مستحقة :

ريـال		البيـان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
١,٥٤٥,٩٥٠	١,٩٦٥,١٠٠	اشترك الدورات التدريبية
٩٠٠	٧,٦٠٠	اشترك اختبار الزمالة
١٢,٨٨٩	٥٤,٩٥٧	عوائد الإستثمار
١,٥٥٩,٧٣٩	٢,٠٢٧,٦٥٧	الاجمالي

٦ - مصروفات مدفوعة مقدما :

ريـال		البيـان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
٣٩١,٦٤٥	٢٣٢,٧٤٧	رواتب وبيانات
١١,٨١٩	٥١,٣٦٢	أخرى
٤٠٣,٤٦٤	٢٨٤,١٠٩	الاجمالي

٧ - مصروفات مستحقة :

ريـال		البيـان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
٣٩٤,٣٣٧	٢٢٤,٩٨٤	مكافأة مستشارين
٨٨,٣٥٧	٢٢٥,٠١٣	رواتب وبيانات
١٣٤,٢٩٠	٤٩٧,٥٩٥	أخرى
٦١٦,٩٨٤	٩٤٧,٥٩٢	الاجمالي

٨ - إيرادات مدفوعة مقدما :

ريـال		البيـان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
٣٠,١٠٠	٢٠,٣٠٠	اشترك اختبار الزمالة
٩٨,٩٠٠	١٥٥,٩٥٠	اشترك الدورات التدريبية لاختبار الزمالة
٢٤,٥٠٠	٣٠,٥٠٠	اشترك الدورات المتخصصة
١٥٣,٥٠٠	٢٠٦,٧٥٠	الاجمالي

٩ - الدائنون :

ريـال		البيـان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
—	١٥٠,٠٠٠	المحصل من مشروع معايير المحاسبة للمنظمات الغير هادفة للربح
٦١٤,٢٥٧	٣٤٠,٥٢١	صافي المحصل من مشروع دراسة المعايير لهيئة سوق المال
٦,٨٤٣	١٨,٥٥٣	المستحق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
٦٢١,١٠٠	٥٠٩,٠٧٤	الإجمالي

١٠ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

ريـال		البيـان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
١,٣٩٢,٦٢٤	١,٦٥٨,٤٤٨	المخصص من بداية العام
٤٥٧,٢٤٥	٢٢٧,٦٥٣	المكون خلال العام
(١٩١,٤٢١)	(٣٣٢,٤٦٥)	المستخدم خلال العام
١,٦٥٨,٤٤٨	١,٥٥٣,٦٣٦	الإجمالي

١١ - اشتراكات الأعضاء الأساسيين المحصلة :

٢٠٠٦م		٢٠٠٧م		البيـان
مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	
٦,٥٠٠	١٣	٦,٥٠٠	١٣	تسجيل عضوية :
٦,٥٠٠	١٣	٦,٥٠٠	١٣	المجموع
٩٦٧,٠٠٠	١٩٣	٦٦٥,٠٠٠	١٣٣	اشتراك سنوي :
٥١,٠٠٠	١٠٢	٣٨,٠٠٠	٧٦	فئة ٥,٠٠٠ ريال
				فئة ٥٠٠ ريال
١,٠١٨,٠٠٠	٢٩٥	٧٠٣,٠٠٠	٢٠٩	المجموع
٤٨٠,٥٠٠	٩٦١	٤٣٦,٥٠٠	٨٧٣	اشتراك موظفين :
٢١٧,٥٠٠	٧٢٥	١٣٦,٨٠٠	٤٥٦	فئة ٥٠٠ ريال
٦٩٨,٠٠٠	١,٦٨٦	٥٧٣,٣٠٠	١,٣٢٩	فئة ٣٠٠ ريال
١,٧٢٢,٥٠٠		١,٢٨٢,٨٠٠		المجموع
				الإجمالي

وتتضمن الاشتراكات المحصلة والبالغ مقدارها ١,٢٨٢,٨٠٠ ريالاً اشتراكات تخص عام ٢٠٠٧م وسنوات أخرى ، وذلك كما يلي :

نوع الاشتراك	السنة المالية		الإجمالي
	سنوات أخرى	٢٠٠٧م	
تسجيل عضوية	--	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠
اشتراك سنوي	١٠٩,٥٠٠	٥٩٣,٥٠٠	٧٠٣,٠٠٠
اشتراك موظفين	١١,٧٠٠	٥٦١,٦٠٠	٥٧٣,٣٠٠
الإجمالي	١٢١,٢٠٠	١,١٦١,٦٠٠	١,٢٨٢,٨٠٠

١٢ - اشتراكات الأعضاء المنتسبين :

البيانات	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م
عدد الأعضاء	٤٣٢	٥٢٩
الإجمالي	* ٨٦,٤٠٠	١٠٥,٨٠٠

* تتضمن الاشتراكات المحصلة والبالغ مقدارها ٨٦,٤٠٠ ريالاً اشتراكات تخص سنوات أخرى مقدارها ١٢,٦٠٠ ريال.

١٣ - الدورات التدريبية :

بلغ إجمالي إيرادات الدورات التدريبية لعام ٢٠٠٧م ٥,٠٨٤,٤٥٠ ريالاً مفصلة كما يلي :

البيانات	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م
الدورات التدريبية للإعداد لاختبار الزمالة	٣,٥٦٩,٠٠٠	٢,٩٠٤,٠٠٠
الدورات التدريبية المتخصصة	١,٢٦١,١٠٠	٦٥٩,١٠٠
الدورات الخاصة	٢٥٤,٣٥٠	٤٤١,٢٠٠
الإجمالي	٥,٠٨٤,٤٥٠	٤,٠٠٤,٣٠٠

١٤ - تبرعات عينية :

حصلت الهيئة على تبرعات لإعداد معايير المحاسبة وقد بلغ إجمالي كلفة إعداد هذه المعايير ٣٦,٠٠٠ ريال ، كما بلغ إجمالي تكلفة ما تم إنجازه من هذه المعايير خلال السنة المالية ٦,٠٠٠ ريالاً وذلك كما يلي:

البيانات	التكلفة	القيمة المنجزة	المنجز خلال سنوات سابقة	المنجز خلال السنة الحالية
معييار الهبوط المؤقت	٣٦,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦,٠٠٠

* كما حصلت الهيئة على تبرع عن ساعات الفحص الميداني بلغت قيمتها ١٦,٨٠٠ ريال

١٥ - مصروفات عمومية وإدارية :

المبلغ		البيان
٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	
٢,٣٥٩,٠٠٥	٢,٨٦٧,٣٩٧	رواتب وأجور
٨٠٣,٤٣٤	٩٥٨,٥٣٥	بدل سكن وانتقـال
٧٤,٩٤٤	٧٢,٢٨٨	بدل انتداب وتذاكر سفر
٢١١,٧٩٢	٣١٠,٠١٤	تأمينات اجتماعية
٤٥٧,٢٤٥	٢٦٣,١٦٤	مكافأة نهاية الخدمة
١٣٣,٦٢٤	١٤٣,٤٨٨	أجور إضافية
٣١٦,٥٢٨	١٧٧,٢٧٥	مكافآت
١٥٤,٣٩٢	١٩٤,٩٤٣	علاج طبي
١٤,٥٦٣	٣٤,٢٨٧	قرطاسية ولوازم مكتبية ومطبوعات
٧١,٠٣٣	٦٧,٦٩٠	أتعاب مراجعة واستشارات
١٥٦,٣١٣	١٤٤,٩٦١	تشغيل وصيانة
٥٣,٣١٣	٤٩,٥١٥	بريد وهاتف
٣٩,٥٠٣	٢٨,٥١٩	مصروفات أخرى
٤,٨٤٥,٦٨٩	٥,٣١٢,٠٧٦	الإجمالي

١٦ - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس واللجان الفنية :

الإجمالي		بدل انتقال	بدل حضور الجلسات	عدد الاجتماعات	البيان
٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م				
٣٩,٠٠٠	٥٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٣	مجلس الإدارة
٧٦,٠٠٠	٩٦,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	٩	لجنة معايير المحاسبة
٤٩,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٢	لجنة معايير المراجعة
٢٩,٠٠٠	٣١,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٥	لجنة الاختبارات
٥٢,٠٠٠	٤٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	٣٧,٠٠٠	٦	لجنة مراقبة جودة الأداء المهني
٣٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٣	لجنة التعليم والتدريب
—	٦,٠٠٠	—	٦,٠٠٠	١	لجنة سلوك وآداب المهنة
٥,٠٠٠	—	—	—	—	لجنة الإشراف على الانتخابات
٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢	لجنة التحقيق
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	—	٦,٠٠٠	٦	لجنة القيد في سجل المحاسبين
١١,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢	لجنة العلاقات العامة والإعلام
٢٤,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٣,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٢	لجنة المراجعة الداخلية
—	٧,٠٠٠	١,٠٠٠	٦,٠٠٠	١	لجنة الخدمات الاستشارية
٣٢٨,٠٠٠	٣٣١,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠		الإجمالي

١٧ - مشاريع مهنية :

المبلغ		البيان
٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	
١٩٧,٨٣٤	٥٥٣,٤٦٣	١ - لجنة معايير المحاسبة
٨٥,٣١٩	٨٥,٨٧١	٢ - لجنة معايير المراجعة
٤٩٥,٢٨٩	٤٧٢,٧٠٣	٣ - لجنة الإختبارات
٤١٢,٦٧٠	٩٥٠,٩٣٦	٤ - لجنة مراقبة جودة الأداء المهني
١,٤٥٥,١٤٨	١,٨٠٩,٧٥٦	٥ - لجنة التعليم والتدريب
١٦,٨٦٥	١٠٠,٤٥٧	٦ - لجنة العلاقات العامة والإعلام
٢٦,٧١٢	١٠,٧٥٧	٧ - لجنة المراجعة الداخلية
--	١٠,٧٠٤	٨ - لجنة الخدمات الإستشارية
--	٢٧٨,٦٠٠	٩ - لجنة الخطة الاستراتيجية
٢,٦٨٩,٨٣٧	٤,٢٧٣,٢٤٧	الاجمالي

تتضمن المشاريع المهنية أعمال تم إعدادها تبرعاً وذلك كما يلي :

- أ - معايير محاسبة ومراجعة بقيمة ٦,٠٠٠ ريال (انظر إيضاح ١٤).
- ب- تنفيذ دورات تدريبية بقيمة ١٥١,٧٨٩ ريال خلال عام ٢٠٠٧م.
- ج- تنفيذ ساعات فحص ميداني بقيمة ١٦,٨٠٠ ريال

١٨ - عام :

تم تقريب الأرقام الواردة في القوائم المالية إلى أقرب ريال سعودي صحيح.

١٩ - الأصول الثابتة واستهلاكاتها :

صافي القيمة الدفترية		مجمع الاستهلاك في ٢٠٠٧/١٢/٣١ م	مجمع إستبعادات الاستهلاك ٢٠٠٧/١٢/٣١ م	الاستهلاكات خلال العام	مجمع الاستهلاك في ٢٠٠٦/١/١ م	اجمالي التكلفة الفعلية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ م	الاستبعادات خلال العام	الإضافات خلال العام	التكلفة الفعلية في ٢٠٠٧/١/١ م	البيانات
في ٢٠٠٦/١٢/٣١ م	في ٢٠٠٧/١٢/٣١ م									
١٤٨,٩٦١	١٣١,١٢٣	٣٣٣,٤٩٩	١٢,٠٠٠	٤٧,٦٦٣	٢٩٧,٨٣٦	٤٦٤,٦٢٢	١٢,٠٠٠	٢٩,٨٢٥	٤٤٦,٧٩٧	أجهزة ومعدات مكتبية
٧٧,٢٣١	١٠٥,٤٢٨	٦١١,٧٧٥	—	٣٦,١٣٣	٥٧٥,٦٤٢	٧١٧,٢٠٣	—	٦٤,٣٣٠	٦٥٢,٨٧٣	حاسب آلي
—	—	١٦٧,٧٠٠	—	—	١٦٧,٧٠٠	١٦٧,٧٠٠	—	—	١٦٧,٧٠٠	سيارات
٥٩,٢٧٩	٧٥,٤٩٥	٤٥٦,٩٠٥	—	٢٠,٣٩٣	٤٣٦,٥١٢	٥٣٢,٤٠٠	—	٣٦,٦٠٩	٤٩٥,٧٩١	أثاث
٢٨٥,٤٧١	٣١٢,٠٤٦	١,٥٦٩,٨٧٩	١٢,٠٠٠	١٠٤,١٨٩	١,٤٧٧,٦٩٠	١,٨٨١,٩٢٥	١٢,٠٠٠	١٣٠,٧٦٤	١,٧٦٣,١٦١	الاجمالي